وضح العلل العشر فذكر سبعاً منها يمنع الاسم مع توافر علتين منها وهي: التعريف والعجمة والتعريف والعدل والتعريف ووزن الفعل والتعريف والتأنيث والتعريف والألف والنون الزائدتان والتعريف والتركيب والتعريف وألف الإلحاق. والصفة ووزن الفعل والصفة والعدل.

والعلل الثلاث الباقية تمنع واحدة منها فقط الصرف وهي: ألف التأنيث مقصورة وممدودة والألف والنون في فعلان فعلى نحو سكران وعطشان والجمع المتناهي الذي لا نظير له في الآحاد[1].

هذا باب أفعل:

قسم سيبويه أفعل أربعة أقسام ذكرها في أربعة أبواب، واعلم أن الفعل فرع عن الاسم فإذا صار الاسم فرعاً من جهة واحدة لم يخرج عن أصله، فإذا صار فرعاً من جهتين أو أكثر ضعف فشبه بما خرج عن أصله وهو الفعل ومنع ما منعه من التنوين والجر.

ويستوي في هذا تشبيه البصريين والكوفيين، فإن قلت إن الفعل فرع عن المصدر كانت علة الكوفيين أنه فرع عن الأسماء لا عن المصدر لأن المصدر عندهم مأخوذ من الفعل.

وقال بعضهم: ولا تحتاج أن تقول صار فرعاً من جهتين لأنه لما خرج

= قول سيبويه: ـ فالتنوين علامة الأمكن عندهم والأخف عليهم ـ الكتاب 1 ـ 7 وعلل المنع تخرج الاسم المتمكن عن أصل تمكنه وذلك لأن كل ما لا ينصرف غير منون.

أما الجر فإنما يمتنع فيما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع في الأسماء كما أن الأفعال فرع عن الأسماء لأن الاسم ـ كما يرى البصريون ـ قبل الفعل فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل فلا يكون في أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل.

انظر ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحق الزجاج تحقيق هدى قراعة ص 1، 2.

(1) قال ابن السراج: الأسباب التي تمنع من الصرف تسعة متى كان في الاسم اثنان منها أو تكرر واحد في شيء منها منع الصرف وذلك وزن الفعل الذي يغلب على الفعل والصفة والتأنيث الذي يكون لغير فرق والألف والنون المضارعة لألفي التأنيث والتعريف والعدل والجمع والعجمة وبناء الاسم مع الاسم كالشيء الواحد.

الأصول في النحو 2/81